

المحاضرة السادسة: نظريات الاعلام في الدول النامية:

1- نظرية السلطة:

هي أقدم النظريات حيث ظهرت في أواخر عصر النهضة بعد اختراع الطباعة مباشرة، و ترتبط بنظم الحكم الاستبدادية و الفاشية والنازية حيث تسيطر الدولة على أجهزة الاعلام بغرض تعبئة الشعب لخدمة أهدافها.

و نظرية السلطة هي أولى نظريات الاعلام الحديث، و تستند على مذهب الحق الالهي الذي ساد قبل عصر النهضة الأوربية و هي نتاج عصر تركز السلطة الكنسية التي سيطرت على الرأي و التعبير، وأساس هذه النظرية أن الحاكم يعتبر نفسه صاحب الحق الأول في نوع الحقائق أو المعلومات التي تصل الى الشعب. كما نجد في هذه النظرية أن الدولة تحل محل الفرد وتسيطر على وسائل الاتصال الجماهيري لتدعم هذه الوسائل الحكومة في السلطة حتى تصل الدولة الى أهدافها ، ووفقا لهذه النظرية فإن وسائل الاعلام تعتبر تعليمة و موجهة و دعائية و كذلك تعتبر أداة من أدوات السيطرة.

" ووفقا لهذه النظرية فإن الصحافة تخدم مصالح السلطات (كما تحددتها السلطات) أو تتوقف عن الصدور"

وقد ارتبط تطبيق تلك النظرية في العصر الحديث بقوانين الرقابة على المواد و الوسائل الاعلامية والمحاكاة الخاصة برجال الاعلام و المصاريف السرية التي تدفع لمالكي و دور النشر لتأييد شعارات و أفكار الحكام.

رغم ما لتلك النظرية من مساوئ و عيوب الا أن الملاحظ أن كثيرا من الدول النامية أو ما يسمى بدول العالم الثالث تأخذ بتلك النظرية لأن التبعية لوسائل الاعلام و اعتمادها على التمويل يجعلها تخدم الأهداف التي تحددتها السلطة السياسية ، كما يمكن ارجاع ذلك الى طبيعة الحكم في الدول النامية ذلك أن معظم حكامها جاءت بهم انقلابات عسكرية و مع الاضطرابات السياسية (التي تصاحب عادة تلك الانقلابات) فإن هؤلاء الحكام يميلون الى فرض سيطرتهم على الاعلام و بالتالي فرض أفكارهم و آرائهم و حجب أية معارضة لهم و لا مانع لدى هؤلاء

المتسلطين من أن يتهموا عامة الناس بالغفلة وعدم القدرة على معرفة الطرق التي تحقق مصالحهم.

و كما أن لكل فكر من يدافع عنه فإن المدافعين عن نظرية السلطة يرون أن المعرفة أو الحقيقة ليست من حق العامة، بل من حق الخاصة أو الصفوة التي بلغت من العلم و الخبرة و الدراية ما يؤهلها لقيادة العامة و توجيهها و بالتالي فإن الحاكم من خلال تلك الصفوة ينفذ ما يريد.

2 النظرية الحرية (الليبرالية):

وجدت نظرية الحرية في الاعلام بريقا جذابا و إغراء باهرا داعب خيال العامة و الخاصة على السواء في أوروبا و أمريكا خلال القرن التاسع عشر حيث كان من الممكن رأس مال محدود أن يصدر أي فرد أو جماعة جريدة أو مجلة تنادي بأرائها و أفكارها و كان نجاحها يعتمد على مقدرتها على إرضاء القارئ في وقت كان التطور الاقتصادي فيه محدودا و التطور في التقنيات مازال في أول الطريق . و ببلوغها التطور الاقتصادي و التقني فقد سيطرت على الاعلام مؤسسات عملاقة توظف رؤوس أموال ضخمة و تستوعب تقنيات العصر .

من أسس هذه النظرية أن الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد أنه صحيحا عبر وسائل الإعلام و ترفض هذه النظرية الرقابة أو مصادرة الفكر، أما من أهدافها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادي من خلال الإعلان و الترفيه لكن الهدف الأساسي لوجودها هو مراقبة الحكومة و أنشطتها المختلفة من أجل كشف العيوب و الفساد و غيرها من الأمور كما أنه ملكية وسائل الاعلام لا تقتصر فقط على الحكومة و يمكن للخواسب أصحاب رؤوس الأموال شرائها و فتحها ، أما كيفية اشراف وسائل الاعلام في ظل نظرية الحرية فيتم وفق للقوانين و المواثيق التي تنص عليها حرية الرأي و التعبير .

و ترى هذه النظرية أن وسائل الاعلام وسيلة تراقب أعمال و ممارسات أصحاب النفوذ و القوة في المجتمع و تدعو هذه النظرية الى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر و إذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع .

حدد صاحب " كتاب نظريات أربع للصحافة" مساوئ هذه النظرية من وجهة نظره في الآتي:

1- أنها تستغل قوتها الهائلة في خدمة أهدافها الخاصة فيروج أصحابها لآرائهم و خاصة في الشؤون السياسية و الاقتصادية على حساب آراء المعارضة.

2- أنها تضع نفسها في خدمة الأهداف الرأسمالية الكبيرة و طالما سمحت للمعلنين بالتدخل في توجيه سياسة التحرير و مادته.

3- أنها تقاوم التغيير الاجتماعي .

3 نظرية المسؤولية الاجتماعية:

في ظل الانقسام الذي شهدته نظرية الحرية ظهر ما يعرف مابين دعاة الحرية المطلقة ودعاة الحرية المقيدة زاد هذا الصراع حول انعدام وجود حرية مطلقة و بعد الحرب العالمية الثانية شكلت ليجان تحقيق في تلك البلدان لإيجاد علاج للوضع كله حتى يتمكن لأجهزة الاعلام أن تؤدي دورها، فكان الأمر الذي أدى الى ظهور هذه النظرية كمفهوم صحفي في أواسط القرن العشرين حيث وضعت ضوابط أخلاقية على الصحافة، و هي تركز على التحول من حرية الصحافة الى مسؤولية الصحافة و قد ظهرت هذه النظرية في تقرير نشر عام 1947 بواسطة لجنة تشيز. و لعل مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يسميها لونشتاين هي أكثر المفاهيم اضطرابا إذ أن تحقيق غاية هذا النظام الاعلامي المثالي المرتبط بمسؤولية وسائل الاعلام اتجاه المجتمع يفرض بالضرورة قدرا من السيطرة على هذه الرسائل.

حاولت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الاعلام أن تعالج بعض العيوب التي ظهرت بتطبيق نظرية الحرية حيث أضافت المسؤولية الاجتماعية الى الحرية وأصبحت كل حرية يقابلها مسؤولية و أصبحت واجبات وسائل الاعلام كما حددتها نظرية المسؤولية الاجتماعية كالتالي:

1- الحفاظ على النظام السياسي القائم و ذلك على طريق تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة التي تساعد على تكوين رأي عام مستنير بناء على مناقشة للأمور العامة التي تهم المجتمع .

2- صيانة مصالح الأفراد و الجماعات و المحافظة على سمعة كل منهما مع رقابة أعمال الحكومة و القطاعين العام و الخاص.

3- خدمة النشاط التجاري عن طريق الإعلانات التي تهم البائع و المشتري على السواء و عن طريق التوجيه الى أفضل وسائل التنمية و التشجيع عليها.

4- تقديم برامج و ألوان التسلية و الترويج بطريقة مسؤولة.

4 النظرية الشيوعية:

يعد كارل ماركس الأب الروحي للنظرية الشيوعية التي ظهرت في الربع الأول من القرن العشرين ، تركز هذه النظرية على أن وظائف وسائل الاعلام في المجتمع الشيوعي هي نفسها وظائف الجهاز الحاكم، أي دعم بقاء و توسع النظام الاشتراكي ، وأن هذه الوسائل يجب أن توجد، لنشر السياسة الاشتراكية، وليس لها أن تبحث عن الحقيقة.

ترى هذه النظرية أن وسائل الاعلام الجماهيرية تعد أدوات للحكومة، وجزءا لايتجزأ، من الدولة ، والدولة تملك و تقوم بتشغيل هذه الوسائل، والحزب الشيوعي هو الذي يقوم بالتوجيه، وتسمح هذه النظرية الشيوعية بالنقد الذاتي (مثل الحديث عن فشل في تحقيق الأهداف الشيوعية) .

تفترض النظرية الشيوعية ، أن الجماهير أضعف، وأجهل من أن تحاط علما ، بكل ما تقوم به الحكومة، ووسائل الاعلام يجب أن تعمل دائما من أجل الأفضل،و ما تقوله القيادة يتفق، بطبيعة الحال مع خط النظرية الماركسية،ومن ثم، فإن كل ما تفعله وسائل الإعلام هو المساهمة في دعم و إنجاح الشيوعية و هذا يعد أخلاقيا في حين أن كل ماتفعله لعرقلة الانجاز الشيوعي يعد غير أخلاقي.